

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم ، يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله - عز وجل - الموتى ، ويبصرون بنور الله أهل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من ضال تائه قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم ، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة ، فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، مجمعون على مفارقة الكتاب ، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ، فنعوذ بالله من فتن المضلين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم ، وبعد :

قام أحد الإباضية بالرد على ما تمّ نقضه عليه حول رواية جهجاه وكسره للعصا في خطبة عثمان رضي الله عنه ، وتمّ الرد عليه هنا بحمد الله رواية ودراية ، فعندما تمّ الرد عليه وبيان بطلان ما ذهب إليه أخذ يستدل ببعض القصصات التي هو لم يفهم مراد مؤلفيها منها الذين لم يشترطوا الصحة فيما يوردونه أصلاً ، وهذا منهج معروف سار عليه أهل التاريخ والسير وقبلهم المحدثين ، ولهذا عُرفت القاعدة المشهورة (من أسند فقد برئ وقد أحال).

فبدأ الإباضي في رده يستشنع علينا في أخذنا للسند ، وأنّ الروايات التاريخية لا تتطلب ذلك ، وهذا يُقال فيما إذا كان الأمر متعلقاً بالسير والأنساب ونحو ذلك ، فهذا مما يُتساهل به ، أما إذا كان الأمر متعلقاً بأمور الشريعة؛ كأن يكون الأمر متعلقاً في الطعن بالصحابة أو بالخطّ منهم ، أو حتى بالأحكام الشرعية ، فيُنظر في السند من حيث الصحة أو الضعف .

قال عبد الله بن المبارك رحمه الله : "الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"<sup>(١)</sup> .

وقال ابن رجب رحمه الله : "وخرّج ابن حبان من طريق الحسين بن الفرج ، عن عبد الصمد بن حسان سمعت الثوري يقول : الإسناد سلاح المؤمن ، إذا لم يكن معه سلاح ، فبأي شيء يُقاتل"<sup>(٢)</sup> .

وقال أيضاً رحمه الله : "ومن طريق الشافعي قال : قال سفيان بن عيينة : حدّث الزهري يوماً بحديث فقلت : هاته بلا إسناد ، فقال الزهري : أترقى السطح بلا سلّم"<sup>(٣)</sup> .

وأما ما ذكره من أنه لو تمّ تحقيق كل سند لأصبحت كتب السير قليلة جداً ، فهذا كذبٌ صريح ودعوى عريضة ، إذ أن كتب السير والتراجم تحتوي على الصحيح بشكل أكبر من الضعيف وهذا معروف والله الحمد .

(١) رواه مسلم ، باب في أن الإسناد من الدين .

(٢) ابن رجب ، عبد الرحمن بن أحمد : شرح علل الترمذي ، ج ١ ، ص ٥٨ ، تحقيق : نور الدين عتر ، دار الملاح ، ط ١ ، مصر ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

(٣) المصدر السابق ١ / ٥٨ - ٥٩

وقبل الشروع بالرد لا بد أن أذكر أن ابن الأثير كان ناقلاً وليس قائلًا، وحينئذ لا بد من الرجوع إلى القائل؛ لأنه الناقل وقد أحال إلى القائل، فقد أحال ابن الأثير إلى ابن عبد البر، وهذه منهجية معروفة.

والرد على ما ذكره هذا الإباضي، من وجوه:

أولاً: ما تمّ ذكره من متابعات لهذه الرواية كلها ضعيفة، وبيان ذلك:

أولاً - طريق سليمان بن يسار: وهذا الطريق ذكره ابن عساكر في تاريخه، والسيوطي في تاريخ الخلفاء، وابن شبة في تاريخ المدينة، والذهبي في تاريخ الإسلام.

وقد وُلد سليمان بن يسار سنة (٣٤) هـ، قال الذهبي في ترجمة سليمان بن يسار: "قلت: فيكون مولده في أواخر أيام عثمان في سنة أربع وثلاثين"<sup>(١)</sup>، فلم يدرك زمن الفتنة فضلاً عن هذه الحادثة، إذن الرواية منقطعة ومرسلة، وبهذه العلة يتبين ضعفها.

ثانياً - ما أخرجه الطبري في تاريخه من طريق محمد بن عمر الواقدي، قال ابن جرير الطبري: "قال محمد: وحدثني أسامة بن زيد الليثي، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه... إلخ"<sup>(٢)</sup>، فالرواية فيها محمد بن عمر الواقدي وهو ضعيف ومتروك.

قال النسائي: "محمد بن عمر الواقدي، متروك الحديث"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي أملتيتها للواقدي، والتي لم أذكرها كلها غير محفوظة، ومن يروي عنه الواقدي من الثقات فتلك الأحاديث غير محفوظة عنهم إلا من رواية الواقدي، والبلاء منه، ومتون أخبار الواقدي غير محفوظة، وهو **يؤيّن الضعف**"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٤٤٧، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومأمون الصاغري، مؤسسة الرسالة، ط ١١، بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

(٢) الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، ج ٤، ص ٣٦٦، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٢، مصر، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

(٣) النسائي، أحمد بن شعيب: الضعفاء والمتروكين، ص ٢١٧، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

(٤) الجرجاني، عبد الله بن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٩، ص ٣٢٥، تحقيق: مازن السرساوي، مكتبة الرشد، ط ١، الرياض، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

وقال ابن حبان: "وكان يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الأثبات المعضلات، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك، كان أحمد بن حنبل رحمه الله يكذبه... سمعت ابن المنذر يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: الواقدي ليس بشيء."

حدثني محمد بن عبد الرحمن، قال: سمعت أبا غالب بن بنت معاوية بن عمرو، يقول: سمعت علي بن المديني، يقول: الواقدي يضع الحديث<sup>(١)</sup>.

وقال البخاري: "محمد بن عمر الواقدي: قاضي بغداد، عن مالك ومعمّر متروك الحديث، مات سنة تسع ومائتين أو بعدها بقليل"<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً – ما أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة من طريق عبد الله بن مصعب الزبيري، قال ابن شبة: "حدثنا علي بن محمد، عن عبد الله بن مصعب، عن هشام بن عروة، عن أبيه... إلخ"<sup>(٣)</sup>، فالرواية فيها عبد الله بن مصعب وهو ضعيف.

قال الذهبي: "عبد الله بن مصعب الزبيري، والد مصعب بن عبد الله، ضعفه ابن معين"<sup>(٤)</sup>.

وقال الخطيب البغدادي: "عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو بكر الأسدي... ذكر محمد بن أبي الفوارس، أن محمد بن حميد المخرمي أخبرهم، قال: حدثنا علي بن الحسين بن حبان، قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده: سألته – يعني: يحيى بن معين – عن أبي مصعب الزبيري عبد الله بن مصعب بن ثابت، فقال: كان ضعيف الحديث لم يكن عنده كتاب إنما كان يحفظ"<sup>(٥)</sup>.

وقال الذهبي: "عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، أبو بكر الأسدي الزبيري المدني الأمير، والد مصعب... وسئل ابن معين عن عبد الله بن مصعب، فقال: ضعيف الحديث لم يكن له كتاب"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) بتصرف: البستي، محمد بن حبان: المجروحين، ج ٢، ص ٣٠٣، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، ط ١، الرياض، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل: الضعفاء الصغير، ص ١٠٩، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، ط ١، بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

(٣) النعمري، عمر بن شبة: تاريخ المدينة المنورة، ج ٣، ص ٣٣٢ – ٣٣٣، دار العليان، ط ١، بريدة، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

(٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٥٠٥، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، ط ١، بيروت.

(٥) بتصرف: البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت: تاريخ مدينة السلام، ج ١١، ص ٤١٥ – ٤١٩، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

(٦) بتصرف: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج ٤، ص ٩٠٠ – ٩٠١، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.

ثانياً: أما ما أورده من كلام ابن حجر رحمه الله في الإصابة وإيراده طرق الرواية، فالجواب عن ذلك أن يُقال:

ذكر ابن حجر رحمه الله عن محمد بن سعد البارودي وسعيد بن السكن رحمهما الله طرق الرواية، فالبارودي ذكر هذا من طريق الوليد بن مسلم إلى آخره، والبارودي توفي سنة (٣١٠) هـ تقريباً، وأما الوليد بن مسلم وُلد سنة (١١٩) هـ وتوفي

سنة (١٩٥) هـ<sup>(١)</sup>، والسؤال: البارودي عمّن روى هذه الرواية ليُعلم اتصال السند؟!

وابن السكن ذكر هذا من طريق سليمان بن بلال وعبد الله بن إدريس إلى آخره، وابن السكن وُلد سنة (٢٩٤) هـ وتوفي سنة (٣٥٣) هـ<sup>(٢)</sup>، وأما سليمان بن بلال وُلد سنة (١٠٠) هـ تقريباً وتوفي سنة (١٧٢) هـ<sup>(٣)</sup>، وأما عبد الله بن إدريس فكان

مولده سنة (١٢٠) هـ وقيل سنة (١١٥) هـ، وتوفي سنة (١٩٢) هـ<sup>(٤)</sup>، والسؤال أيضاً: ابن السكن عمّن روى هذه الرواية

ليُعلم اتصال السند؟!

إذ لا بد أن يكون بين الوليد بن مسلم والبارودي واسطة لطول الفصل بينهما، ولا بد أن يكون بين عبد الله بن إدريس وسليمان بن بلال وبين ابن السكن واسطة لطول الفصل بينهما.

وأما الطريق الثالث وهو طريق فُليح بن سليمان فضعه يئز ظاهر<sup>(٥)</sup>، قال عنه يحيى بن معين: ضعيف، وقال أيضاً: ليس بالقوي ولا يُحتج به، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال أبو داود: لا يُحتج بفُليح، وقال أيضاً: بلغني عن يحيى بن معين أنه كان يقشع من أحاديث فُليح بن سليمان، وقال النسائي: فُليح ضعيف.

ثالثاً: وجه استشكال هذا الإباضي وعدم فهمه لهذه الرواية واستنكاره من عدم سماع نافع من عثمان رضي الله عنه يثبت عدم فهمه لهذه الأمور، وبيان ذلك أن الخطبة من جملة المسموعات، فلو حَدَّث عثمان رضي الله عنه بحديث وهو على المنبر، لجاز أن يقول نافع حدثني عثمان عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا وكذا، فالرواية ذكرت أن عثمان رضي الله عنه كان يخطب، ونفي الإمام أبي زرعة رحمه الله لسماع نافع من عثمان رضي الله عنه يبين أن نافع لم يكن حاضراً للخطبة آنذاك فكانت الرواية مرسلة ومنقطعة.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٩ / ٢١٢ - ٢٢٠.

(٢) انظر: المصدر السابق ١٦ / ١١٧ - ١١٨.

(٣) انظر: المصدر السابق ٧ / ٤٢٥ - ٤٢٧.

(٤) انظر: المصدر السابق ٩ / ٤٣ - ٤٨.

(٥) انظر: المصدر السابق ٧ / ٣٥١ - ٣٥٣.

رابعاً: أعظم ما استمسك به هذا الإباضي هي رواية أبو نعيم الأصبهاني كما في كتابه دلائل النبوة، وهذه الرواية من طريق الوليد بن مسلم وهو كثير الخطأ فيما يرويه من غير الدمشقيين، حيث في هذه الرواية صرح بالتحديث عن الإمام مالك وهو مدني.

قال ابن رجب رحمه الله: "ومنهم: الوليد بن مسلم الدمشقي: صاحب الأوزاعي، ظاهر كلام الإمام أحمد أنه إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء"<sup>(١)</sup>.

وقال الآجري رحمه الله: "سمعت أبا داود يقول: روى الوليد عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل، منها عن نافع أربعة"<sup>(٢)</sup>.

خامساً: أن ما أورده من كتاب المعلم بفوائد مسلم ليس له في ذلك حجة، حيث أنه كلام غير مسند وأشار إلى كتاب أسد الغابة، وليس في ذلك أن جهجاه ممن خرج على عثمان رضي الله عنهما، وإنما الأمر هو في كسر العصا لا الخروج.

سادساً - وأخيراً - أن أقصى ما في الأمر يعتبر معارضة، ولم يثبت أنه رضي الله عنه شارك في الحصار أو في قتل عثمان رضي الله عنه، وليس هناك رواية صحيحة تثبت ذلك، وهذا هو محل النزاع فليأت برواية صحيحة السند في هذا الشأن.

---

(١) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد: مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٠٨.

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني: سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني، ج ٢، ص ١٨٣ - ١٨٤، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، ط ١، مكة المكرمة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.